مَطَبُّوعَات مَجْ عَعْ اللَّهِ اللَّهِ الْعِرَسِينَةِ بْدَمَشِق



مزاعب بناء الآخت على النوهب

مَطبِكَة الحجّازبدمشق ۱۳۹۷ ه – ۱۹۷۱ م

مزاعب بنا رالگغت على النوهب (*)

الأستاذ محمد بهجة الأثري

the state of the s

and the second of the late of the second

هل بُني في اللغة العربية شيء من الألفاظ المشتقات على التوهم ؟ بناء اللغة على التوهم ، أو الخطأ ، يعني انحراف السلائق عن قانونها النفسي الذي محكمها ، ونجوي عليه صورها الاشتقاقية اطراداً على نسستى متعبين .

وفي حدود ما أعلمه وأطه أن إليه أستطيع أن أدعي أن اللغة الموبية ، بأساليها الكثيرة الدقيقة ومناحها المختلفة في الاشتقاق وتنويسع الصود الكلامية ، هي أقرب إلى النظام الطبيعي والتزاميه سجية وسليقة سمن هذه اللغات الواسعة الانتشار ، التي نعرف بعضا معرفة تماد تضارع معرفة أهلها المتميزين بها ، أو نلم بها إلماماً غير قاصر نققه معه طبيعتها ، أو يصف لنا علماء اللغات أحوالها وخصائصها فنستشف منها نظامها العام في التأصل والاشتقاق ،

La Charge William

^(*) بحث ألقي في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٩٧٦

ولكن هذا النظام الطبيعي ، الذي تتميز به العربية ، قد يبدو بعض جوانبه في كتب النحو وعليه سمات من الاختلال اليسير ، كما تلامتح في مذا الاضطراب الذي نجده في تأصيل بعض ما أصله النشحاة واللغويون ، وهم الله ، من الضوابط ، وفي هذا الاختلاف بينهم في مسائل السماع والقياس ، وما يتصل بها من القول بالشذوذ والندرة والبناء على الشوم ونحو ذلك من أقوال .

وحدوث مثل هذا الاضطراب والاختلاف في تقرير مسائل اللغة العربية ، أمر طبيعي ومعهود في كل لغة أخرى . ومودة في اللغة العربية إلى جملة عوامل ، اعتملت فيها في تاريخها المديد ، فألقت ظلالها على أذهان اللغويين والنشّعاة وعلى بعض ما استنبطوه من ضوابطها وقواعدها العامة .

وحالة اللغات جمعاء ، هي كذلك أيضاً . تخضع لأمثال ما خضعت له العربية ، من حيث هي كوائن حيّة ، يعتورها عادة ما يعتور الأحياء من تغيّر وتطوار ، وكون وفساد ، ونمو" وضمور ، فينعكس ذلك كله على ضوابطها المستنبطة منها وما يقال فيها أحياناً من الشذوذ ونحود .

وأكثر ما نرى ذلك يعوض لأبنية اللغات الكبيرة ، التي تقادمت عهودها وكانت لها جذور تاريخية وتكامت بها شعوب كثيرة في بقاع شتى وأزمان متطاولة .

واللغة العربية ، كما نعلم ، لغة عربيقة قديمة بمعنة في القيدم ، ضاربة في أعماق الناريخ البعيد . وقد عايشت حضارات أخصبت في الحيجاز واليمن وحتضر متو ت وعنهان والبحرين ، بل أخصبت في قلب الجزيرة أيضاً ، كما دل على ذلك التنقيب عن الآثار وشهره الباحثون في العصر الحديث ، واتصلت بالأمم التي تجاورها في البر من فنوس وروم ، وبالأمم التي تسكن وراء

بحادها من الشيرق والغرب والجنوب. وعايشت كذلك البداوة في العصر الجاهلي، الذي أنصل به ظهور الإسلام وقد سنة مدته بمينتي سنة فعرفت بفضل هذه المعايشات المختلفة ، ألوانا شتى من ألوان الحياة في صعودها وهبوطها ، وفي حضارتها وبداوتها في مختلف الإحوال المادية والمعنوبة ، وزخرت بذلك مادتها زخوراً منقطع المال في تاريخ اللغات ، وحملت من وزخرت بذلك مادتها زخوراً منقطع المال في تاريخ اللغات ، وحملت من ألفاظ الحضارة والبداوة معاً ما ننعم به من مادئها الثيراة وثرائها الوافي.

ونحن نعلم أنها في عصورها الحضارية القديمة كانت لغة متعددة اللهجات والسيّات ، ولكنه التعديد الذي لا يطغى على الأصل الجامع . وكذلك ظلت بعد اندثار تلك الحضارات ، واضطرار العرب بسبب ذلك إلى الانتشار في البوادي ما بين فيافي الحجاز ويهامة ، ومتهامه الأحقاف واليامة ، وفي أطراف الجزيرة وحواشها من أسياف البحر وتخوم البر .. فتوز عوا فيا قبائل وبطوناً وأفخاذاً ، وعاشوا راحيلاً جوابين ، يتنقلون في جزيرتهم من أرض إلى أرض ، يسعون في انتجاع المراعي ومساقط الأمطار ، وقاما كانوا يلتقون إلا متنازعين على موارد العيش .. هكذا تباعد بعضهم عن بعض ، فاستتبع تباعدهم هذا على مرور الزمن تباعد لهجاتهم في أشياء عن بعض ، فاستتبع تباعدهم هذا على مرور الزمن تباعد لهجاتهم في أشياء غير قليلة ، ولكنه لم يتنل من الأصل العام الذي ظل محتفظاً بنقسه عمر قلية أن النتجائز والسلائق .

وبهذه القبائل والبطون والأفخاذ العربية المتبدية ، وتلك كانت حالة اللغة من الانتشار وتعدد اللهجات .. اتصل رواة العربية ، بعد أن نجم الإسلام وانبئةت الثورة العلمية التي رافقت دعوته بدءاً بنشر الكتابة والقراءة في الأميّين ، وانتهاء بالتدوين والتأليف ووضع النحو وصنع المعجم العربي .

أخذوها منهم وهي لغيات قبائل ، لا لغة قبيلة واحدة بعينها ، ودو انوها جميعاً ولكن من غير أن يصنفوها بحسب كل قبيلة ، وإن لم يفتهم أن يشيروا في أثناء ذلك إلى اختلاف اللهجات . هذا إلى أن ما دو أنوه منها ، على عيظمه وغزارته ، لم يكن كل ما تكلمت به العرب ، وإنما كان قليلًا من كثير درس وذهب بذهاب أهله كما أجمع على ذلك المؤر خون .

ثم كانت هذه الأصول، وهي على هذه الحال ، هي عمدة اللغويين والنشّحاة في تأصيل ضوابط العربية التي استنبطوها ابتداء وابتداءاً فأحسنوا، وهمهم الله ، الإحسان كلّه . وكان طبيعياً جداً أن يجتهدوا فيا استنبطوه وأصلوه ، أو في أشياء بما أصلوه ، اجتهاداً متغايراً ، وأن ينشأ بينهم اختلاف في الآراء ، وتعدّد في المذاهب ، وأن يقور هذا غير ما يقوره ذاك ، وأن يحدث القول بالشذوذ ، أو النشرة ، أو البناء على التوهم .

على أن هذا كله ، ليس بالقدر الذي يخل بجملة نظام اللغة ، ولاهو بالذي يستعصي على التصحيح لمن أراده ، لا أعني تصحيح اللغة ، ولكن تصحيح ما تشعبت من بعض ضوابطها التي بنيت على الاستقراء الناقص عند بعض النتجاة ، وعلى الفكر المتزمت عند آخرين .

ولقد اهتدت الدراسات الحديثة المتعمقة ، التي قامت في هذا العصر على التحور من قبود المتابعة العمياء ، إلى أشياء من هـــذا التصحيح ، أصابت فيها حظوظاً من التوفيق في إبراز عبقرية العربية وتبديد ما ران عليها من بعض القواعد الضاغطة ، من مظاهر العسر والجمود ، وكان لها أثر محمود في الدلالة على حيويتها ، وفي النظرة إلى يُسرها وطواعيتها . ومن ذلك ما تهدي إليه هذا و المجمع ، الجليل موفيقاً منذ أول نشأته ، وما يزال

دائبًا في طريقه ، وإنه لمرجوه أن تراعي دراساته الحَيْشُنتيكين : أصالة العربية ، وملاحظة مطالب الحياة في ضوء هذه الأصالة .

وكنت قد عرضت ، في بحث سابق ، لقبود اشتقاق امم الآلة ، وحصر النَّحاة لها في أوزان ثلاثة ، وتحجيرهم بذلك الواسع من تصـرف المربية في هذا الباب الخطير الذي إليه المفزع في هذا العصر الآلي الذي يتقاضانا في كل يوم مشين من ألفاظ الأجهزة والأدوات والآلات في غير تلبُّث ولا وناء ، فدللت به على طواعية هذه اللغة وقدرتها على الاستجابة إلى ما يواد منها .

كما عرضت من بعده لمزاع الشُّدُوذ في المُشتقات ، فرددت كل لفظ من المشتقات الموصوفة بالشذوذ في بابتي اسم الفاعل واسم المفعول خاصة" إلى قانون اللغة النفسي الذي تجري عليه هذه العربية سليقة "وتجرّاً .

وأعرض اليوم لمزاعم البناء على التوهم ، وأنا أرجو أن أستشرف من اجتهادي في تبديد هذا التوهم وإبطاله إلى ما أطمح إليه من التوفيق إن شاء الله . with the war that I was a

أصبت في أقوال النشحاة واللغويين في كباد كتب النحو ودواوين اللغة أنواعاً من مزاعم التوهم نسبوها إلى العربية ، أنا ذا كرها مجسب ما انتهى إليها عامى ومفندها واحدة فواحدة ، وهي :

١ – توهم حذف الحرف الزائد .

٧ - توهم حذف الحرف الأصلي .

المحمدة الله دراجي لشوايا الكالي ال والمعينا والمعالية الله

٤ – توهم زيادة الحرف الأصلي .

of the sale.

ه ـ توفم أصالة الحرف المتحول ،

٣ - توم أصالة الحرف الزائد .

ν ـ العطف على التوهم .

وأَفْرِغُ الآنُ الأَنْوَاعِ السَّنَةُ ، وأَدْجِيءُ مُجِتُ النَّوْعِ السَّابِعِ إِلَى وَقَتْ آخُو أَعَالِجُهُ فَيْهِ .

. . .

١ ــ توهم حذف الحرف الزائد :

ويسميه بعض أهل اللغة و شاذاً ، وهو كل ما ورد في كلام فصحاء العرب من المشتقات على و فتعييل، أو و مفعول ،، ولم يسمعوا فعله الثلاثي، وإنما سميعوا منه الفعل الرباعي الذي يبنى اسم المفعول منه على و منفعتل، ايس غير ، فيخر جونه على أنه مبني على توهم حذف الحرف الزائد من فعله ، أو على أنه جاء على خلاف القياس.

ومن أمثلته : (ذَهيب) بمنى (مُذَهب) في قول حميَّد بن ثور من مخضرمي الجاهلية والإسلام :

موشيعة الأقراب: أمَّا سَرَّاتُها فَمُلْسُ ووأما جلدُها فَرْدَ هيب (١)(١)

⁽۱) هذه رواية « تهذيب اللغـة » ، نقلها « لسان العرب » و « تاج العروس » . ورواية ديوان الشاعر :
وحشية : أميّا ضواحي متونها فمُنْدُس ، وأما خَلْقُهَا فتليبُ

والذي حمل أبا منصور على هذا القول أنه سميـــع الفعل الرباغي ؛ ... أذهبه ، إذا طلاه بالذَّهَب ، ولم يسمـــع ذَهَبته ، فأرسل حكمه على (ذَهيب) بأنه على توهم حذف الزبادة . وليس ذلك بصواب كماسأوضحه .

ومنها : (منبوت) في رَجَز غامض مجهول قائله ، وربما حكي (مثبوت) بالثاء المثلثة في موضع النون ، وهو :

وبلد يُغضي على النُّعوت يُغضي كإغضاء الرُّوتي المنبوت

قال ابن سيد م الأندلسي : وأراد (المنتبت) ، فتوهم (تبتته) كا قدال الآخر (المشتر) وأراد (المسرور) ، فتوهم (أصر ه) بعنى (صر ه أن) م ، قال : و وقد ورد هذا اللفظ في مثل قديم ، وهو : و كل محر في الحكام مستر ، أي : مسرور . هكذا حكاه أفار بن لقيط ، () .

ومنها: (مبروز) في قول لبيد بن ربيعة العامري با أو مند هسب جدد ، على النواحيه الناطق (المبروز) والمختروم وقد أنكو أبو حاتم (المبروز) ، وقال: ولعله (المزبور) ، وهو المكتوب ، ذلك لأنه سمع (أبرزه) ، ولم يسمع (بَرَزَه) ، وقال غيره: وكتاب مبروز ، أي : منشور ، على غير قياس ، يعني أن الشاعر توهم حذف الزيادة .

وغير هذه الأمثلة كثير في الكلام الوارد عن فصحاء العرب،

⁽١) هو أبو مهدية الأعرابي . رجل من « باهلة » دخل الحواض ، واستفاد الناس منه اللغة . وكان به عارض من مس . وترجمته في : فهرست ابن الندم، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، ، وإنباه الرواة .

مما لا يجوز أن ينسب كله إلى توهم حذف الزيادة ، ويوقف عنده ، ولأ تبحث الأسباب .

وقد أوردت طائفة من ذلك في بجني : , تحرير المشتقات من مزاءم الشذوذ ، ، فلا أحاول إعادتها هنا ، وحسبي منها التمثيل ببعضها لما تُزعم أنه مبني على توهم الحرف الزائد من أفعال الألفاظ المشتقات .

والحق أن هذه المشتقات ، التي جاءت على و فَعيل ، أو و مفعول ، ، وظن أبو منصور وابن سيد ، وأبو حاتم وآخرون غيرهم أنها بنيت على توهم حذف الحرف الزائد ، إنما هي مشتقات من أفعال ثلاثية ، سميعها غيرهم ولم يسمعوها هم ، وثبتت عن قبيل من العرب تمتز العوبية بفصاحتهم ، وتتناقل الناس أشعار شمرائهم ، ويحتج أهل اللغة بكلامهم . وهؤلاء هم (بنو عامر) ، وهم قوم محميد بن ثور ، ولبيد بن ربيعة ، صاحبي البيتين اللذين أسلفتها ، فلا جرزم أنها الله ومثلها غيرهما لم أذ كرهم — صاحبي البيتين اللذين أسلفتها ، فلا جرزم أنها الله ومثلها غيرهما لم أذ كرهم — إنما تكلموا بلغة قومهم ، ولم يتوهموا في شيء مما بنوه عليها من كلام .

وقد ذكر بعض أهل اللغة أن أبا حايتم لما أنكر (المبروز) في قول لبيد :

أو مُدَّهَبُ جَدَد، على ألثواعيهِ ألنَّاطَقُ (المبروزُ) والمختومُ استظهروا عليه بأن البيداً قال في كلمة أخرى له:

كا لاح عُنوان (مبروزة) يلوح مع الكف عُنوانها وقالوا: د فهذا يدل على أنه لغته ، والرواة كلهم على هـذا ، فلا معنى لإنكاره ، .

ومعنى ﴿ أَنَّهُ لَغَنَّهُ ﴾ : أنَّهُ لَغَةً قومه ﴿ بَنِّي عَامِرٍ ﴾ ، ومقتضاء أن

ماورد عن فصحاء العرب ، وصحت روايته من مثل هذه المشقات ، يجب أن يود إلى لغة (بني عامر) ، وبنو عامر يقولون : ذهب ، فهو دنجب ، وبنته الله فهو منبوت ، وبرزه فهو مبروز . . النع ، وغيرهم يقولون : أدهبه وذهب فهو منبوت ، وبرزه فهو مبروز . . النع ، وغيرهم يقولون : أدهبه وهم وذهب فهو منبيت ، وأبرزه فهو أمبرز . . النع . على أنه ربما وافن (بنو عامو) غيرهم أيضاً فقالوا : أذهبه فهو مند هيب ، كما جاء في قول لبيد المتقدم : أو (مند هيب ، كما جاء في قول لبيد المتقدم : أو (مند هيب ، كما جاء في قول لبيد المتقدم : أو (مند هيب) جدد ، على ألواحيه في التساطق (المبروز) والمحتوم فقد جمع لبيد في هذا البيت بين اللغتين .

وبهذا تسقط دعوى بناء أمثال هذه المشتقات على التوهم: توهم حذف الحرف الزائد ، إذ لا توهم في ذلك ، لأنها مبنية على أصول للاثبة ، هي فروع منها ، ولا يمكن أن تكون فروع من غير أصول . وقد لحظ أبو على الفارسي وصاحبه ابن جيني ذلك ، فاتخذا الاستهداء بالوصف على فعله أصلا معتمداً ، وقالا : « إذا صحت الصنفة فالقعل حاصل في الكف ، وهو قول سديد ، فيه فتح طريق لاحبة ، يزداد بها بيان اللغة ستعة على ستعتبه ، وتطرد مقابيسها ، وينتفي عنها كثير بما يضاف إلها من الشذوذ والبناء على التوهم .

٧ - توهم حذف الحرف الأصلي :

وذلك في مثل قول العرب: أرّضُون في جمع أرض، ودُهمَيْه هُونَ في جمع أرض، ودُهمَيْه هُونَ في جمع دَهُداه ـــ وهي القيطمة من الإبل، وفُتتكُورُونَ في جمع فُتتَكُور، وأبتي كرون في جمع أبي كرون في جمع أبي كرون في جمع أبي كرون في جمع أبي كرون في جمع أقور. وفُتتكُور، والبَرّح، والأقور، والأقور، والبَرّح، والأقور، والبَرّح، والأقور، والبَرّح، والأقور، والبَرّاح، والأقور،

وقد ذكر هذه الأليُّفاظ ، على هذا النجو ، أحمد بن عبد النُّور المالَقيي الأندلسي المتوفي سنة ٧٠٧ه في د رصف المباني في شرح حروف المماني ۽ (١) ، وقال : ﴿ إِنَّهَا جِمْتُ بِالْوَاوِ وَالنَّوْنُ ، دَلَالَةً عَلَى أَنْهَا قَدْ حذف منها شيء (توهماً) ، وهو الناء التي تــدل على التأنيث ، فأرض مؤنثة ، فحقها أن تكون بناء التأنيث ، فلما استُعملت بغير الناء ، بقبت التاء (متوهمة) فيها في التقدير ، فجعلت ألواو تدل عليها ، وجرت التاء في ذلك مجرى اللام المحذوفة (٢) ؟ لأن بين تاء التأنيث ولام الكلمة مناسبة من جهات . . ، ، ثم قال : ﴿ وَأَمَا أَبَيْ كُورُونَ ، فَجِمْعُ أَبَيْكُورٍ ، تصغير أبكر . وكان حقه أن يقول : أبكرة ، كأثديتة ، وأجُّوية ، جمع جتر ُو ، فيؤنث على معنى القطعة . فلما تُوهيّم ذلك ، جمع بالواو والنون ، دلالة على ذلك ، وأما فتتكورُون ، والبُرَحُون ، والأقورُونَ ، فكل واحد منهم (؟) جمع ما هو في معنى الداهية ، والداهية مؤنثة ، وكذلك ما في معناها . فلما (توهموا) ذلك ، جعلوا الجمع بانواو والنون دلالة على ذلك ، وجمع ذلك كله على معنى التكثير في الأمر الداهي ، واختلاف أنواعه ۾ .

وقد فهمت ما حكاه ، وتفلسف فيه ، وما هو بشيء ! إن لم أقل فيه غير هذا !.

⁽١). طبعه مجمع اللغة العربية بدمشق (المجمع العلمي العربي ـ سابقاً) ، سنة م ١٣٩ هـ ـ ١٩٧٥ م ، وقد حققه أحمد محمد الخراط .

⁽٧) يعني قول المرب : « ميثُون َ في جمع ميثَة ، وثبُون َ في جمع ثبُتة ، وظُبُون َ في جمع ثبُتة ، وظُبُون َ في جمع ظُبُتة . وظُبُون َ في جمع ظُبُتة . وظُبُون َ في جمع ظُبُتة . والخ ،

وَهَذُهِ أَلْفَاظُ مَهُ عَنْ مِنْ بِعَضْ الْعَرْبِ عَلَى هَذَا النَّهُو ، وَلَحْظُ النَّحَاةُ الْخَافُونَ الذِّن بَالْغُوا فِي التعليلِ الواو والنون فِي أُواخُرهِا ، وشاؤُوا إِخْضَاءُهَا لِمَا أُصَّلُوهُ مِن قصر الجُمِّع بِالواو والنون على المذكر العاقل ، فطفيقوا الحضاء لما أصَّلُوهُ مِن قصر الجمّع بالواو والنون على المذكر العاقل ، فطفيقوا يلققون لهما أمثال هذه العلل الباردة التي لم تمر مجواطر الحرب ، ولاجالت منهم في وهم ولا في خيال .

والمالقي"، قد ناقض نفسه ، وجمع بين العناب والنائون ، حين نسب إلى العرب التنوهم والدراية في وقت معاً ، وذلك قوله : « إن العرب قد حذفت من هذه الألفاظ حروفاً معينة (توهماً) ، ثم جمتها بالواو والنون (لتدل على المحذوف) . وهذا كلام متناقض ، يجمع بين التوهم والقصد ، وهما نقيضان لايجتمعان .

وأقرب شيء إلى العقل ، وأقومه في المنطق ، أنْ يقال في هذا : إن العرب إنما جمعت الأرض جمع مذكر سالمًا إنزالًا لهما منزلة العاقل ، وعلى ذلك جاءت الآية الكريمة : ﴿ والشَّمْسُ والقمر " رأيتُهم لي ساجيدين ﴾.

ومثله يقال في كل ماجاء على هذه الوتيرة من الألفاظ، كالدهين والأبتين كرين – وقد وردت هذه مجموعة جمع مؤنث سالماً أيضاً في رَجَّزُ في و الأصميات ، :

قد رويت إلا داهيد هينا أبيكوات وابيكوينا الفتكرين، وقد قالوا في هذه الثلاثة: الفتكرين، والبر حين، ولأاقدورين، وقد قالوا في هذه الثلاثة: جمت بالواو والنون، ولم يستعملوا فيها الإفواد فيقولوا: فاتتكر ،و بر حواقود ، من حيث كانوا يصفون الدواهي بالكثرة والعموم والاشتال والنلة ، ولم يقضوا بما قضى به المالقي عليها من جمها بالواو والنون على التوهم والتعويض .

وفي العربية غير ما ذكره المالقي ألفاظ أخرى من هذا القبيل، مجمعت بالواو والنون، ولم يتوفر فيها شرط قاعدة جمع المذكر السالم.

منها : عيليّبون ، جمع عليي ، في قوله تمالى : ﴿ كَلَا ۚ إِن ۚ كَتَابَ الأَبْرِارِ لَتَفْسِي عَيليّبِنَ ﴾ . ووأبيانُونَ في قول الشاعر :

فأصبحت المذاهب قد أذاعت بها الإعصار ، بعد الواملينا

أراد المطر بعد المطر . ومَرَ قُنُونَ ، وقد قال بعض رواة العربية : سميعت العرب تقول : وأطعمنا مَرَ قه مَرَ قيبن ، تريد اللشِّحان إذا طبخت بماء واحد ، وأنشد :

قد رَو بِن إلا هُ مُعَيَّد هِينَا الْبِيكُونِ وَأَبِيكُوبِنِ اللَّهِ عَلَيْهِ مِينَا الْبِيكُونِ وَأَبِيكُوبِن

وما أدرانا أن هذا الجمع بالواو والنون كان هو الأصل في العربية القديمة المعرقة في القدم، ثم جرى التطور فيها في صيغته ، فتعددت صوره على النحو المعروف ، وبقييت هذه الألفاظ شواهد على ذلك الأصل القديم الذي لم يميز بين تذكير وتأثيث ، ولا بين عاقل وغير عاقل !

٣ _ توهم النفيير :

ذكر أحمد بن عبد النور المالقي في « رصف المباني ، من هذا النوع ثلاثة ألفاظ ، قال : إنها غُيُسُّرت (توهماً) ، وجمعت جمع مذكر سالماً للدلالة على هذا النغيير .

وهي : إو زفون ؟ وإحرفون ؟ وحرفون .

أما (إو رَفُونَ) ، فقد وردت في قول النابغة الدَّبِياني يصف المراة بدوية قد تحضّرت ، وهو في « لسان العرب » (و/ز/ز) :

تتلقمَى الإورزين في أكناف دارتها فو ضي، وبين يديها النين منور (١)

قال في تفسيره: إن هذه المرأة تحضيرت ، فالإو ز في دارتها تأكل التين ، وإنما جعل ذلك دلالة على التحضر. لأن التين إنما يكون في الأرياف، وهناك تأكله الاو ز .

وأما (إحتر قون) فقد وردت في قول زيد بن عناهية التَّميمي ":

لاختُمْس إلّا جَنَّد َل (الْأحتر يِن ") والحَنْمُس قِد أَجشمك (الْأمتر يِن ")

حمر الله الكوفة من قِنتَ شرين "

وأما (حَرَّونَ) فقد وردت في رجز غير منسوب، وهو (٢): لكن حَيِّــــاً نزلوا بــــــذي بِين ﴿ فَمَا حَوْتُ وَتُقَادُونَ } ذات (حيو يِن ﴾ أو د ذات الحير "ين من.

قال المالقيي في و رصف المباني ، : هذه الألفاظ غيرت (توهماً)، فدلت الواوعلى ذلك . وكان الأصل : إو در ردة وإحر ردة وحر ردة في ممنى أحيرة ، فجرت مجراها ، فلما نفلت حركة الزاي الأولى ، والراء الأولى إلى الواو والحاء ، لاجتاع المثلين ، سنكنتا ، فاندغمتا فيا بمدهما ، فجعل الجمع بالواو والنون عوضاً عن التنبير المذكور ، ولا يقاس على شيء

⁽١) وروايته في الديوان (ص ١٩) : تلقي الإورَّزِّين في أكناف دارتها بَيْنْضًا ، وبين يديها التَّيْبِئْن منثور م كذا رسم فيه (النبن) بالباء الموحدة ١

⁽۲) ذكره ابن يعيش في شرح المنصل ، ويافوت في «حرة تُنْفُدَة ، من معجم البلدان ، واقتصر المالغي على الثاني ، وتقدة ، بالناء المثناة الغوقية ، وتروى : نقدة ، بالنون : موضع :

منها غيرها ، وإنما عُليْل من ذلك ما عُليِّل بعد الدياع ، لأنه ليس باباً يُبنى عليه ، .

وأقول : إن تعليل المالقيي جم هذه الألفاظ بالواو والنوث بأنه عوض عن تغييرها المتوهم ، فاسد ، لأنه غير معقول ، ومتناقض ، لأنه يجمع بين التوهم والدراية .

وقد علمها غيره بما علمها به ، ولم يذكروا هذا (التوهم) ، فقالوا في تعليل جمع (الإورَّة) : « إن قال قائل : ما بالهم قالوا في جمع إورَّة : (إورَّتُونَ) بالواو والنون ، وإنما يفعل ذلك في المحدوف ، نحو : ظلبتة وظلبون وثلبتة وثبلون ، وايست إورَّة بما حذف شيء من أصوله ، ولا هو بمنزلة (أرض) في أنه بغير هاه ؟ فالجواب : أن الأصل في : إورَّة ، إورَّة ، إورَّة ، إورَّة ، إورَّة المحنوا الأول منها ، ونقلوا حركته إلى متحركين من جنس واحد ، فأسكنوا الأول منها ، ونقلوا حركته إلى ما قبله ، وأدغوه في الذي بعده . فاسا دخل الكامة هذا الإعلال والتوهين ، عوضوها منه بالواو والنون ، فقالوا : إورَّوْون ،

وفي (إحترين) و (حرين) ، قال سيبويه : و زعم يوئس أنهم يقولون : حرة وحرفون ، جمعوا بالواو ، يشبهونه بقولهم : أدض وأرضون ، لأنها مؤنثة مثلها » ، قال : و وزعم يونس أيضاً أنهم يقولون : حراة وإحرفون ، يعني الحيرار ، كأنه جمع إحراة ، واكن لا يُتكلم بها » .

وقال بعض النشّجاة : « إن قال قائل : ما بالهم قالوا في جمع حتر"ة وإحرّاة : حتراون وإحراون ، وإنما يفعل ذلك في المحذوف ، نحو ظلّبتة وظائبُون وثبّة وثبُون ، وليست حرّة ولا إحررة بما حذف منه في امن أصوله ، ولا هو بمنزلة (أرض) في أنه مؤنث بغير هاء ? فالجواب : أن الأصل في إحرّة : إحررة ، وهي إفعلة ، إلى آخر ما تقدم مثله في إورزة ، قال : ولما فعلوا ذلك في إحررة ، أجروا عليها حررة فقالوا : حرّقون ، وإن لم يكن لحقها تغيير ولا حذف ، لأنها أخت إحرّة من لفظها ومعناها ، قال : وإن شئت ، قلت : إنهم قد أدغموا عين حرّة في لامها ، وذلك ضرب من الإعلال لحقها .

وقال ثعلب : ﴿ إِنَمَا هُو ﴿ الْأَحَرَّ بِنَ ﴾ ، جاء به على ﴿ أَحَرَّ ﴾ وَكَأَنَهُ أَرَادُ هَذَا المُوضِعُ الأَحَرَّ ، أَي الذِّي هُو أُحَرَّ مَنْ غَيْرِهُ ، فَصَيْرٍ ﴿ كَأَنَّهُ أَرَادُ هَذَا المُوضِعُ الأَحَرَّ ، أَي الذِّي هُو أُحَرِّ مَنْ غَيْرِهُ ، فَصَيْرٍ ﴾ .

قلت : عنى تعلب أنه أنزل منزلة العقلاء ، فجمع جمع مذكر سالماً.

فالقول بـ (توهم النغيير) في هذه الألفاظ ، وتعويضه عند الجمع بالواو والنون ، مجسب زعم المالقي ، لم يود في كلام الأوائل . وما قاله ثعلب هو المقبول السائغ . على أن هذه الجموع ربما كانت من بقايا صيغة الجمع في العربية القديمة قبل تطورها ، وحدوث تعسد قد صوره كما قلت من قبل .

٤ توهم زيادة الحرف الأصلي :

القول بتوهم زيادة الحرف الأصلي ، قول حديث .. توهمه صديقنا الملائمة عبد القادر المغربي ، عليه رحمة الله ، فطفيق يلهج به ، ويذيعه في بحوثه ، محاولاً أن يتخذه قاعدة جديدة في العربية يُعمل بها ويقاس عليها . وقد تكاف لها طلب الشواهد ، فلم يظفر – بعد جهد ومعاناة

بحث ـ بغير سبعة ألفاظ ، رآها تسعفه في تقرير ما يريد تقويره من هذه القاعدة الجديدة ، وليس في شيء منها غناه .

هذه الألفاظ السبعة ، هي :

۱ – أشياء . ۲ – 'براه جمع بريء .

٣ ... أملاك جمع كملك. ٤ - مناتر جمع مناوة .

ه - طحان ، مستمتی به ، ۲ - فينان .

٧ - تعامت المغاتا .

وقد ذهب إلى أن في كل لفظ من هذه الألفاظ حرفاً أصلياً (توهمته) العرب زائداً ، وقال : إنه يؤسس قاعدته هذه : و قاعدة توهم الحرف الأصلي زائداً ، على تعليل الكسائي و منع صرف (أشاء) أن العرب (اشتبه) عليهم أمر همز هذه الكلمة ، لوقوعها بعد الألف ، فظنوها زائدة كهمزة : حمراء ، مع أنها أصلية كهمزة ي : أفياء ، ومنعوها من الصرف ، بناء على هذا (الاشتباه) ، بل هذا (التوهم)».

هكذا عزا هذا التعليل بألفاظه إلى الكسائي .

والكسائي ، فيا علل به منع صرف (أشياء) ، لم ينسب إلى العرب (الاشتباه) ، ولا (التوهم) في أمر همز هذه الكلمة ، وإنما ذكر (التشبيه) ، والتشبيه هو غير الاشتباه والتوهم بداهة ".

وعبارته ، في و لسان العرب ، . وقد وردت فيه في صورتبن ، خلتنا من الاشتباء والتوهم . أما الصورة الأولى ، نقد نقلها عنه أبو إسحاق الزَّجِـ الج ، قال – وهو يسرد أقوال أهل اللغة في تعليل منع (أشياء) من الصرف – : « وقال الكسائي : « (أشبه) آخر هما آخر حمراء ، وكثر استعمالهم لها فلم تصرف » .

وأما الصورة الثانية في ﴿ لَمَانَ العَرْبِ ﴾ ، فهي :

و وقال الكسائي : و (أشياء) ، أفعال ، مثل : فو"خ وأفراخ ، وإنما توكوا صرفها لكثرة استعالهم لها ، لأنها (شبيهت) بفتمثلاء ، .

فأين (الاشتباه) و (التوهم) في كلام الكسائي ؟

على أن الزجَّاج قد قرر أن البصريين وأكثر الكوفيين ، أجمعوا على أن قول الكسائي خطأ في هذا ، والزموه أن لا يصرف (أبناء) و (أسماء) .

وقال مؤسس النحو الحقيقي (الحليل بن أحمد الفراهيدي) ، رحمه الله : • إن (أشياء) اسم للجمع ، كان أسله فَعَثلاء ، شيئاء ، فاستثقل الهمزتان ، فقلبوا الهمزة الأولى إلى أول الكلمة ، فجعلت لفعاء ، كما قلبوا أثواقاً ، فقالوا : أيانةا ؛ وكما قلبوا قروساً ، فقالوا : قيسيئاً » .

قالوا: « وتصديق قول الحليل ، جمعهم أشياء : أشاوى وأشايا » .
قالوا: « وقول الحليل ، هو مذهب سيبويه والمـــازني وجميـع البصريين إلا الزيّادي منهم » (۱) ،

⁽١) يرى أحد الفضلاء الباحثين المعاصرين ، وهو : د . رمضان عبد التواب غير هذه الآراء في المسألة ، وأوافقه فيما يذهب إليه ، إذ يقول (مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ٣٠/٣٠) :

فما أسسه عليه العلائمة المنربي من هذه القاعدة ، إغا أسسه على شفا جرر ف هار ، ولم يسلم له الدليل الذي استعان به ، لا لأنه تصرف في عبارة الكسائي قصيتر (التشبيه) : (اشتباها) ، تحسب ، بل لأن الكسائي لم يصب في تعليله منع صرف (أشياه) شاكلة الصواب أيضاً .

وأما شاهده الشاني ، وهو ('براء) - على وزن غنراب - في جمع بريء ، الذي منع صرفه ، فقد قال فيه : « إن قوماً منعوه من الصرف ، مع أن همزته أصلية لا زائدة ، ثم ساق ما علل النتحاة به منعه من الصرف ، ولم يرتضه ، وزعمه تعسشفاً وفوط تكلف ، وقال : « والأولى أن نخر جه تخريج الكسائي ننع الصرف في (أشياء) ، استناداً إلى (قاعدة توهم الزيادة) ! » .

قال ، وأضاف (التوهم) إلى نفسه وإلى من ظنه معه : « فإننا (توهمنا) زيادة همزة (ثبراء) ، مع أنها أصلية ، ومستندنا في هذا (التوهم) رأي الكسائي في تخريج منع صرف أشياء ، وأنها منعت (لمشابهتها) لحراه ! ، . وهذا ، أعني قوله (لمشابهتها) ، هو لفظ الكسائي جاء به هنا مطابقاً لأصله ، وهو يبطل (الاشتباه) أو (التوهم) الذي نسبة قبل إلى الكسائي مو ة ، وإلى نفسه مرة .

[«] ولعل المسؤول عن منع كلمة (أشياه) من الصرف ، وقوعها في القرآن الكريم ، في سياق تتوالى فيه الأمثال لو صرفت ، في قوله تعالى (الانسألوا عن أشياه إن تبديد لكم تسؤكم) « سورة المائدة ه/١٠١ » إذ لو صرفت لقيل : (عن أشيام إن) ، والايخفى ما فيه من تكرار المقطع : (إن) ، وليست العربية بدعاً في سلوك طريق الحذف ، التخلص من توالي الأمثيال » ,

على أن (أبراء) ، بوزن (غُرَاب) ، لا يعدو أن بكون قسهيل (أبرَّءاء) ، روعي أصله فأبقي بمنوعاً من الصرف ، وقال ابن جيني : « يجمع بريء على أربعة من الجوع ، ورابعها : بري، وبرُرا، ، مثل ما جاء من الجوع على فُعال ، نحو : نُوْام ورْباب ، في جمع : تَوْام ورْبْس ، فهذا هو ، واللغة نقل وسماع ، وليست تعليلاً وأهواء .

وأما شاهده الثالث (أملاك جمع مملك) ، فقد قال : إنه و ليس في هذا الشاهد منع صرف ، وإنما فيه جمع (مملك) على (أملاك) . ووجه الغوابة والشذوذ في هذا الجمع أن (مملك) (؟) أحد ملانكة السياء ، مشتق من الألوكة ، وهي الرسالة

وتكلم على أصل هذه الكلمة ، وتصرئ العرب فيها ، ثم قال: و وسواء أقلنا : إن أصل ملك : مألتك ، أو مثلاك ، أو ملاك ، فإن همزته أصلية لا زائدة ، وإذ كانت الجموع برد الأشياء إلى أصولها ، فيكون جمع ملك ، إنما هو : ملائك ، وملائكة بالهمزة الأصلية . لكننا سمعناهم يجمعونها أيضاً على أملاك ، كافراس جمعاً لفرس . وقد أشبت أملاك التي هي جمع ملك المكسور اللام : أحد هي جمع ملك المكسور اللام : أحد ملوك الأرض ، فها : أملاك وأملاك جمعان منفقان لفظان ، مختلفات معنى وتخريجاً » .

وانتهى من هذا إلى أن اللغوبين يعدون ذلك شاذاً ، ويراه (هو) بختر جاً على (قاعدة توم الزيادة) ! « أي زيادة الهمزة في : مَالَكُ وَمَلَاكَ ، مع أنها أصلية . . غير أن العرب - على حد قوله (توهموا) الهمزة في متالتك ومَلَاكَ زائدة ، وأن وزن ملك الخفف منها هو تعمل ، بالتحريات ، وفعل يجمع على أفعال ، فقالوا ، بناء على هذا (التوهم): أملاك ، كما قالوا : ملائكة ، على الأصل ».

هذا ماقرره ، ولم أجد أحداً غيره قاله .

والذي في دواوين اللغة ، هو : أن أملاكاً جمع مليك ، يكسر اللام ، أحد ملوك الأرض ، ليس غير ، أما المكلك ، بفتح اللام ، فجمعه فيها ملائك وملائكة ، ولا ثالث لهما .

فغي ﴿ لَسَانَ الْعُرْبِ ﴾ وغيره ، واللَّفظ له في (م/ك/ك):

و والمثلث ، والمليك ، والمليك ، والمالك : ذو الملك . ومثلث ، ومثلث ، ومثلث ، مثال : فخشذ ، وفتخيذ ، كأن المثلث مخفف من مليك ، والمليك مقصور من ماليك أو من مليك ، وجمع المثلث ماوك ، وجمع المثلث مألئك ممالك ، وجمع المالك ممالك ، وجمع المالك ممالك ومثلاك . والأمثلوك المع المليك ، ورجل مليك ، وثلاثة أملاك إلى العشرة ، والكثير ملوك » .

وفي (أل إك):

و والمنالك ، مشتق منه [أي من : ألك] . والجمع ملاتكة ، دخلت فيها الهاء ، لا لعنجمة ولا لنستب ، ولكن على حد دخولها في انقشاعمة والصّياقلة ، وقد قالوا : الملائك ، . ولم تيزيد .

وفي (ل/أك) :

و والمتلأك : المتلك ، لأنه يبليّــغ الرسالة عن الله ، عز وجــل ، فحذفت الهمزة ، وألقيت حركتها على الساكن قبلها ، والجم ملائكة ، جموه مُتنَمَّماً ، وزادوا الهاء للتأنيث (... ، ،

وبهذا سقط شاهده الثالث أيضاً .

وأما شاهده الرابع ، وهو (مناثر) الهمزة في جمع منارة ، فقد قال فيه : « إن آلف منارة أصلية ، لا زائدة . . لكنهم (توهموها) زائدة ، وقد ظهر أثر هذا (التوهم) في الجمع فقالوا : مناثر ، بالهمزة ، والقياس : مناير ، بالياء ، إذ القاعدة في ذلك أن الواو والياء ، إذا وقمتا في فمائل جمعاً بعد ألف تهمزان إذا كانتا زائدتين ، كياء فضيلة الزائدة ، يقال فيها : فضائل : وتبقيان على حالتهما إذا كانتا أصليتين ، كوأو منارة ومنارة ، فيقال في جمعها : مناور ومناور ، لكنهم في مناور قالوا : مناثر ، بالهمز ، ولا يمنع أن يقال فيه : مناور ، بالواو أيضاً كا هو القياس ه .

وقد أجاب بعضهم عن هذا بأنه تطور جديد الكلمة ، فلايخضع التوهم.
والجواب الصحيح أنه لغة من لغات العرب ، جرى أهلها في أمثال
هذا على همزه ، ومنه قوله تعالى : ع وجَعَلْنا السكم فيها متعائيش ﴾
د سورة الأعراف ١٠/٧ ، في بعض القراءات المروية في الآية ، فلا توهم في ذلك ، ولا تطوار !

وأما شاهده الخامس، وهو (طبحان) علماً لرجل، فقد قرى أن العرب (توهموه) كسكران، فأجروه مجراه، ومنعوه من الصرف. أما علماء العربية، فقد ذهبوا في هذا وأشباهه مذهباً آخر غير (التوهيم)، وقردوا أن العرب (يشبهون) النون الإصليمة في (طحان) مثلًا بالنون الزائدة في مثل (سكراك)، فيمنعونه من الصرف، وذلك إذا سمتوا ابه.

قال الفتراء ؛ و وهذا عند أهل الكوفة أسوغ منه عند البصريين ، وإنه لرأي سديد للكوفيين والبصريين ، على الاختلاف اليسير بينها ، يضيف إلى ما اشترطوه في منع الكلمة من الصرف ، إذا زبد في آخرها الألف والنون ، ما يُشبهها في ذلك ، وإن كان أحد هذين الحرفين أصلياً ، ويجرونه مجراه إذا كان علماً ، طرداً للباب ، وتوحيداً للنظائر . وفي هذا توسعة لقاعدة موانع الصرف ، وتخفيف لبعض القيود .

وقد اهتدى الأستاذ المغربي إلى هذا النص في و كتاب عبث الوليد، لأبي العلاء المعري ، ولكنه لم يرتضه ، وأبى إلا مخالفته ، وإن كان قد أطبق عليه نحاة الميصر ينن ؛ وهم بنناة النحو العربي ، وأصر على القول ببناء ذلك على (التوهم) ! ، ليستقيم له ما يريده ، وهيهات ! وأما شاهده السادس (فَيْنَان مُ) ، فإنه نقل فيه قول أبي العلاه

أتت بركات الأرض مَن كل وجهــة وأسبع غمن العيش (فينان) أخضرا

المعري في و عبث الوليد ، شارحاً بيت البُحاري :

قال أبو العلاء : ﴿ شَعْرَ تَفِيْنَانَ ، وغَصَنَ عَيْنَانَ ؛ مِنْ التَفَتَّقُ ، فوزنه تَفِيْعَالُ (٧) . لكن يترك صرفه كأنه على وزن فعلان » .

قال المغربي : و وإذا كان على وزن فعلان ، كانت نونه زائدة ، كنون (سكران) ، فيمنع من الصرف . فقول المعري : و لكن يترك صرف (فينان) كأنه على وزن و فعلان ، ، لا معنى له إلا كون

⁽١) قال المغربي: « أي فتكون نونه أصلية ، لازائدة ، فلا يمنع من الصرف ي .

وزنه على فعلان الزائد النون أمراً مفروضاً فوضاً ، أو معتبراً اعتباداً ، أو (متوهما" توهماً)، وهو التعبير الصحيح الشائع على ألسنة اللغوبين ».

وأقول: إن ما قرره المعري في هذا اللفظ ، هو المذهب الذي سنته النحاة واللفويون قبله بأزمان متطاولة ، تبدأ بأوائل العهد بنضج النحو على يد الحليل وبونس وسيبويه وغيرهم من الأغة . وهم قد بنتوا وأيهم في أمثال هذا اللفظ على معنى اللفظ ومادته الاشتقاقية ، فأدازوا الكلام عليها وفاقاً لمنطق اللغة والاشتقاق والمعنى ليس غيرا. وهذا هو السبيل ، ولا مناص من سلوكه . وليس في المسألة و أمر مفروض فرضاً ، أو معتبر اعتباراً ، أو (متوهم توهماً) ، ، ولم تيرد فيا قرروه من ذلك هذا (التوهم) الذي يجلو الاستاذ المغربي ترديده ، وليس هو به و التعبير الصحيح ، ، ولا هو به و الشائع على ألستة اللغوبين ، على النحو الذي يتخيله ، أو يتعمد تخشله !

وإنما الصحيح هو ما ذكرته من مذهبهم ، الذي تابعهم المعري عليه لأنه منطق المعنى والاشتقاق ، وقد قال هؤلاء في لفظ (الفينان) نفسه ، ولاحظوا فيا قالوه مادته الاشتقاقية ومعناه ، ما أرويه بجروفه ، وأبدأ بسيبويه . قال : و شعر فينان : معناه أن له فنونا كفنون الشجر ، ولذلك صرف ، ورجل فينان وامرأة فينانة ، وقال ابن سيده : ووهذا هو القياس ، لأن الذكر فينان مصروف مشتق من أفنان الشجر ،

وقال أبو منصور : ﴿ فَيِنَاكِ ﴾ فَيَبُّعَالُ ، مِنْ الْفَتَنَنُ ، والسِّاءُ رَائدة ﴾ . وفي النهذيب : ﴿ وَإِنْ أَخَذَتْ قُولُم ﴿ شَعْرَ فَيِنَانَ ﴾ مِنْ الفَتَنَنَ وَهُو النَّصِنَ صَرَفَتُهُ فِي حَالِي النَّكُرَةُ وَالْمُوفَةُ ، وَإِنْ أَخَذَتُهُ مِنْ الذَّهُ مُنهُ وهو الوقت من الزمان ألحقته بباب فعلان وفعلانة فصرفته في النكرة ، ولم تصرفه في المعرفة ، (١) ،

وهكذا بقولون في أمثاله ، ومن ذلك (حسّان) اسم دجل ، قالوا : و إن جعلته تفعّالاً من الحُسْن أجريته ، أي صرفته ، لأن النون حينئذ أصلية ، وإن جعلته تفعّلان من الحسّ وهو القتل ، أو الحيس بالشيء ، لم تحبّوره ، (۱۲) .

فالصرف والمنع عنده تابعان للاشتقاق والمعنى ليس غير ، ولاوجود (للتوهم) في المسألة .

وأما شاهده السابع ، وهو باعترافه عاثر بين توهم الأصالة وتوهم الزيادة ! ، فقد قال : « إنه نوع من التوهم غربب : لا هو من توهم الإصالة ، ولا هو من توهم الزيادة ، وإغاه هو من توهم الحرف الزائد حرفاً زائداً آختر ، ! وذكر مثاله فقال : « مثاله لغات جمع المنة ، فإنه جمع مؤنث ينصب بالكسرة ، تقول : سميعت لغات العرب ، لكن حكى الجوهري في « صحاحه » : أن العرب (يتوهمون) تاء جمع التأنيث زائدة ، كالتاء التي بوقف عليها هاءً في نحو : فنضاة ورواة ، فكما يقولون : وأيت قنضاة البلد ، بفتح تاء قضاة ، يقولون : سميعت لغات العرب ، بفتح تاء التأنيث » .

تم استدرك بأن و الجوهري عبس عن هذا (التوهم) بـ (التشبيه)،

⁽١) ينظر لسان العرب (ف/ن/ن) ٠

⁽٢) الصبحاح ، ولسان العرب (ح/س/س) و (ح/سان) .

فقال : إنهم (شُبِهُوا) تَاء لَغَاتُ بِنَاء قَضَاءَ ، وحَكَى عَبَارَتُهُ ، وَاصَّهُما: و وجمعها ، أي جمع لغة : لنُفي ولغات أيضاً ، وقال بعضهم : سميعت لغاتهم ، بفتح الناء ، و (شبّهها) بالناء التي يوقف عليها ، انهى .

فأين الشاهد على (التوهم)في تعليل الجوهري فتع تاه جمع المؤنث السالم ، وهو لم يذكر غير (التشبيه)؟ فهل عرف من معاني (التشبيه) في كلام العرب : (النوهم) ، ليصح الاحتجاج به ؟

على أنني أرفض تعليل الجوهري ، إذ لا أرى التشبيه الذي يذكره وجها .. فإن فتح تاه جمع المؤنث السالم إنما هو لغة قوم بعينهم من العرب ، انفردوا بها ، وجروا عليها قياساً متبعاً في كلامهم ، ولو كان ما يقوله الجوهري في لغة قبيلة واحدة لجاز حمل شيء منها على شيء آخر . ولكن الأمر ليس كذلك . وفتح تاء جمع المؤنث السالم ، هو لغة بني "عدي" كما يؤخذ من رواية راويها عنهم ، و د بنو عدي ، يظلق على يطون كثيرة من القحطانين ومن العدنانين أيضاً . والراوي لهذه اللغة عنهم هو واحد منهم ، وهو أبو تخيش ة تم شمل بن زيد العدوي ، ولم يذكر من أيم هو ? وهو أعرابي بدوي ، دخل الحاضرة ، وأفاد ، وأخذ الناس الغة عنه ، وصنف في الغريب كنا ، منها : كتاب د الحشرات ، وقد روي عنه هـ المؤرث ، وفيه د لغاتهم ، مرة ، و د إراتهم ، و حير قانهم ، مرة أخرى ، وكات الروايتين يرويها تعلب أحمد بن و حير اللغوي المشهور في مسألة بعينها ، هي فتح ناه جمع المؤنث السالم .

قال : د قسنال أبو همرو بن العلاء لأبي خيرة : كيف تقويل :

حارت اراتيك الله عير قايم (٢) ؟ فقال ؛ حفرت إراتيك ، قال ؛ فكيف تفول ؛ استأصل الله عيرقاتهم ، استأصل الله عير قايم م وقال الله عبدك (٣) ، يا أبا خيث ق ؛ يقول ؛ الخطأت ، ، يا أبا خيث ق ؛ يقول ؛ الخطأت ، ،

لكن تُعلبًا أقر أبا خيرة على ما قال ، واعتذر عن أبي عمرو بأنه لم تبلغه هذه اللغة ،

وقال ابن جيني : « سأل أبو عمرو أبا خيرة عن قولهم : استأصل الله عير قاتهم ، فنصب أبو خيرة التاه من عير فاتهم ، فقال له أبو عمرو : هيهات ، أبا خيرة ، لان جلاك ! وذلك أن أبا عمرو استضعف النصب ، بعدما كان سميعها منه (؟) بالجر ، قال : ثم رواها أبو عمرو فيها بعد بالجر والنصب ، فإما أن يكون سمع النصب من غير أبي خيرة بمن ترضى عربيته ، وإما أن يكون قسد قوي في نفسه ما سمعه من أبي خير ق بالنصب ، ويجوز أبضاً أن يكون أقام الضعف في نفسه فحكى النصب على اعتقاده ضعفه ، قال : وذلك لأن الأعرابي ينطيق بالكلمة يعتقد أن غيرها أقوى في نفسه منها . . » .

وليس يعنيني من كلام ابن جيني إلا ما يذكره من رواية أبي عمرو ابن العلاء ، فيما بعد ، الفتح والجر" في نصب جمع المؤنث السالم ، والوجه

⁽١) الارات : جمع الارة له وهي الحفرة التي توقد فيها النار .

⁽٢) العرقات : جمع رغيرق وعيرقة ، وعرق الشِيء أصله وأرومته .

 ⁽٣) وفي رواية ; « ياأبا خيرة ، أريد أكثف منك جلداً ، جلدك قد رق الهديعتي أنه لايس الحضارة وعاشرًا أهلها ، ففسدت لغته .

الأول الذي عللها به ، وهو سهاءه الفتح من غير أبي خُيرة بمثن أترضي عربيته ، وهو أقوى الوجود الثلاثة التي ذكرها .

ه – توهم أصالة الحرف المتحول :

ويعني القائلون بهذا التوهم الناحية الحاصة بالواو والياء ، وهي باب عظيم في العربية ، تدخل فيه صور شتى من كلام العرب ، ولكل صورة منها نظام مطرد تخضع له .

ومن هذه الصور ، إيثار بعض القبائل الياء على الواو ، وإيشار غيرهم العكس . ويحسبه الذين لا يلحظون ذلك تحوه لأ من حرف إلى حرف ، ويزعمون ذلك (توهماً) . ولو كان ذلك صادراً من قبيلة واحدة لجاز هذا الحركم .

فأهل الحيجاز ، يتُؤثرون الياء ، فيقولون مثلًا : صيّام ، وقتيّام ، وصيّباغ .

وغيرهم ايقولون أ أصوا ام كا وقولهام ، وقُصُّو اع :

والقائلون بتوهم أصالة الحرف المتحويل، يجعلون الأصل في ذلك الواو . وما جاء على الياء من الألفاظ مجالفاً للأصل الواوي الذي أصالوه، يعدونه مبنيًا على (التوهم) ، وليس الأمو ما يذهبون إليه .

ومن هذه الصور أيضاً ، ما سعبُوا الت واوه ياء "، لأثر لغوي يقتضي تحويل صيغته ، فتبدل الواو ياء "، وذلك في مثل ؛ غصن متريح ، وماء

مشيب . وقد بُنيبا على : ريح ، وشيب . ونظام أمم المفعول في منطق العربية إنما يتبدع الفعل المبني للمجهول . لا الاسم . ويأبى من يقول بالتوهم إلا تخريج مثل هذا على (التوهم) ،

ومن هذه الصور أيضاً ، ما اقتضى التطوشر الاجتماعي وغيره استحداثه في اللغة من أسل واوي ، فنقلوه إلى الياء ، والزموه إياها ، وجعلوه أسلًا تانياً ، وتصرّفوا في الاشتقاق منه ، للدلالة على المعاني المستحدثة .

وذلك مثل (العيد) . فإن أصل بائه الواو لا جَرَمَ ، وصيغة هذا الأصل : العيو د ، فلما سكينت الواو وكسر ما قبلها ، صارت باء . أو نقول : قلبوا الواو ياء ، ليفرقوا بين الاسم الحقيقي والاسم المصدي ، وألزموا الياء في الواحد ، فصار أصلا جديداً في بناء مادته ، وجمعوه على (أعياد) ليفر قوا بذلك بينها وبين (أعواد) الحشب ، كما قالوا في تصغيره : (عيني) ليقر قوا بدلك بينها وبين (العنو يد) تصغير (العنو د)

وأمثال هذا اللفظ كثير في العربية ، وقد بنتها العرب على هذا الناصل لأداء معان جديدة في صبغ جديدة اقتضاها التطور ، واستجابت له مرونة اللغة وطواعيها من غير تمحل ولا تكلف ولا اقتساد ، وجرى فيها من ذلك ما جرى عن وعي وإدادة وقصد ، لا عن غفلة وتوهم . ومن ذهبوا غير هذا المذهب ، وقالوا بالتوهم ، فقد أعربوا ، عن غفلة ، عن طبيعة هذه اللغة وقوانينها الدقيقة العجيبة .

٣ ـ توج أصالة الجرف الزائد :

وفي المربية نظام آخر في النَّاصيل مَو ِنَ ودقيق ، يأذ نَ في حدود

منطقها ببناء تأصيل لاحق على تأصيل سابق ، وذلك بإعطساء الحروف المزيدة حكم الحروف الأصلية ، لأنها إنما زيدت لزبادة المعاني ، فلا بد أن ترعى حرمة الزائد في الكلمة ، وبجري الاشتقاق منه لإفادة المعاني المستحدثة التي تفرضها سنئة النطور ودواعي الحياة المتجددة .

وقد فطين قدامى اللغوبين والنحاة لهدذا النظام في العربية ، ولما أستطيع أن أسميه التأصيل الثاني ، وعقلوا ما أرادت العرب من زيادة الحروف على الأصول ، وما يجري في كلامهم من الاشتقاق من المزيد ورعاية حرمة الحرف الزائد ، تنويعاً لصور الإلفاظ بجسب الدلالات ، ومد"ا لأديم اللغة من جنس منطقها وأصولها .. فأقروه قانوناً من قوانين العربية ، ونبتهوا على آثاره ودلالاته كما سأوضعه .

ولكن جهيل النحاة الخالفون ، أو قلة منهم ، هذا القانون، فقرروا الاشتقاق من الزوائد، الاشتقاق من الحروف الأصول وحدكها ، ومنعوا الاشتقاق من الزوائد، وحكموا على كل ما وقعوا عليه من ألفاظ وردت عن فصحمهاء العرب مشتقة من الزوائد بالتوجم. والحروج عن القياس ،

وهذا النوع من الألفاظ في العربية كثير ، وأكثره يبدأ بالميم ، فلم يعرض لهم شيء منها حيث يعرض إلا وصفوه بالتوهم ، لأنه مخالف قاعدتهم في تأصيل الحروف الأصلية والاشتقاق منها وحدّها .

وقد تأثر صديقنا العلاّمة المغربي ، طيئب الله ذكراء ، بهذا المذهب ، وآمن إياناً عميقاً بالقول (، بتوهم) أصالة الحرف الزائد ، وأبدأ فيه وأعاد

ما شاء داعياً إلى اتخاذه قاعدة مقررة تمقيسة ، ونقل دعوته إلى هذا المجمع الموقر ، حتى انعكست آثارها على مقرراته في شيء من التحفظ . فجاء في « كتاب : في أصول اللغة ، (ص ٤٤):

« ٧ .. توهم الحرف الزائد أصاياً : رأت اللجنة في ضوء ما أيثر عن اللغويين أن توهم أصالة الحرف الزائد، أو المتحول ،لم يبلغ درجة القاعدة العامة . غير أن هذا التوهم ضرب من ظاهرة لفوية فطن إليها المتقدمون ودعها الحد ثون ، ولهذا ترى اللجنة أن في وسع المجمع أن يقبل نظائر الأمثلة الواددة على (توهم أصالة الحرف الزائد أو المتحول) مما يستعمله المتحدد ثدون ، إذا اشتهرت ودعت إليها الحاجة ي .

وجاء في الحاشية :

ا و صدر القرار في ج ٨ مؤتمر د ٣١ سنة ١٩٦٥ . .

ب - « في ج ١١ دورة ١٤ (المؤتمر) عرض الشيخ عبد القادر المغربي على المؤتمر بحثاً له بعنوان (بين اللغة والنحو) ، أشار فيه إلى موضوعين : توهم أصالة الحرف الزائد ، وتوهم زيادة الحرف الأصلي وبعد المناقشة فيه ، وافق المؤتمر على (توهم أصالة الحوف) في بعض الكلمات ، وجاء في تلخيص أعمال المؤتمر : (الموافقة على جواز توعم أصالة الحروف في بعض الكلمات العربية) ع .

وليس الشأن في المسألة كذلك .

فإن ما فطن له المتقدمون من هذه الظاهرة اللغوية ، هو غير هذا الذي جاء في قرار لجنة الأصول في المجمع ، وهو حرمة الزائد في الكلمة عند العرب ، وإقراره إقرار الأصول على سبيل القصد والإرادة والتأصيل ،

لا على سبيل الغفلة والتوهم والاعتباط ، وهو في جملته يقوم على التفريق بين الأسماء وملاحظة اختلاف المسميات في الصفات . وهذا المذهب هو الأشبه بطبيعة عبقرية العربية وقانونها العام .

ومن أمثلته الموضعة :

تنطئن وتمنطق ، وتدارع وتمدرع ، وأسلم وتمسلم ، ونولى وتمولى ، وترفق وتمرائق ، وتكحل وتمكن وتسكن وتمسكن . . ونحو ذلك من هذه الألفاظ المبدوءة بالمبم ، وهي أكثر ما يجيء في هذا الباب .

فإن كل لفظ من هذه الألفاظ ، ما اشتق منها من الحروف الأصلية وما اشتق من الحروف الزوائد التي اتخذت أصلًا ثانياً للاشتقاق ، له دلالة خاصة غير دلالة صاحمه :

فتنطّتى ، أو انتطق : لبيس أو اتخذ النيّطاق ، وتمنطق : لبيس أو اتخذ المنطقة ، والكل من هذين اللفظين : النيّطاق والمنطقة ، صفة عند العرب ، تلحظها وتراعيها فتخالف بينها فيا تشتقه لها من الأفعال ..

وادارع ، وتدرع : اشتقتا من الديرع ، لبوس الحرب المعروف ، وقيص المرأة ، والثوب الصغير تلبسه الجادية الصغيرة في بينها . وتمدع : اشتق من الميدر عق ، وهي ضرب آخر من القمصان ، ولا تكون إلا من الصوف خاصة . فغرقوا بين الديرع والميدر عق ، لاختلافها في الصيفة واللفظ .

وأسلم : دخل في الإسلام مؤمناً به ، وغسلم : تسمّى « مسلماً » ، وحكى الرقواسي : كان فلان يسمّى ﴿ محمداً » ثم تمسلم ، أي : تسمّى ﴿ مسلماً » .

وتولائه : اتخذه وليها ، وتمولى : تشبه بالموالي ، وفي فلان مولوئة : إذا كان شبيها بالمولى ، وهو يتمولى علينا : أي يتشبه بالموالي ، وماكنت بمولى وقد تمولين .

وترفتق: توكا على الميرفقة ، ونمرفق : إذا أخذ ميرفقة .
وتكحل : وضع الكحل في عينيه ، وتمكحل : أخذ مكالحلة .
وتكحل : اشتق من السكون ، وتمكن : اشتق من المكين على معنى التشبيه به في زبه وحاله ، وتمكن لله : تضرع لله ، وفي الحديث عن النبي علي الله قيال المصلي : • تباس و وتمكن المحين بديك .

وهكذا ما لم أذكره ، وهو كثير .

فعال الاشتقاق من الزوائد ، هو كحال الاشتقاق من الحووف الأصلية في عرف العربية ، وكل منها يراد لدلالته الخاصة ، ويقصد إليه قصداً للتقريق بين دلالة ودلالة أخرى ، فلا توهم في شيء من ذلك ، وإنما التوهم قائم في أنفس القائلين به ،

وقد قلت إن قدامي اللغويين والنحاة قد فطنوا لهذه الظاهرة اللغوية، فرعوا حرمة الزوائد ، وقرروا الاشتقاق منها ، وهو أمو يقتضيه التطور والتوسع ، وتستجيب له طبيعة العربية المرنة ولا تستعصي عليه .

وإذ قد بلغت بالمالة هذه الغاية من الإبانة عما أردته ، فلأذكر و كلام إمام النحاة الأوائل فيها ، الإمام العبقري العربي المفكر (الحليل ابن أحمد الفراهيدي) ، رحمه الله ، و و كل الصيد في جوف الفراء. وقد ألفيت نصه في « لسان العرب » وهو غير معزو" إليه ، كأنه من كلا مؤلفه ابن منظور . لكن دل عليه العلامة السيد محد مرتضى الزّبيدي في و تاج العروس » ، فرد حقه إليه . ولعتز و الأقوال إلى أرباما شأن خطير في الدراسات ، يهدي إلى مناشى و الآرا، وتطورها ، ويحدد زمن ظهور الرأي ، فتوضيع القضايا في نصبها الصحيحة ، وتجنب الزيغ والفساد .

قال (الزُّبيدي) ، رحمه الله في ﴿ تَاجِ الْعُرُوسِ ﴾ (د/راع) :

و وقال (الحليل) : فرّقوا بين أسماء الدّرع ، والدّرّاعة ، والمدّرعة ، لاختلافها في الصفة ، إدادة إيجاز في المنطق . وتدرّع مدّرعته ، وادّر عها ، وتمدرعها . تحملوا ما في تبقية الزائد مع الأصل في حال الاستقاق ، توفية للمعنى ، وحواسة " له ، ودلالة " عليه . ألا ترى أنهم إذا قالوا : تمدر ع، وإن كانت أفوى اللغتين ، فقد عرضوا أنفسهم اللا يعرف غرضهم : أمين الدرع هو ، أم من الميد رعة ؟ وهذا دليل على حرمة الزائد في الكامة عندهم ، حتى أقروه إقرار الأصول ، ومثله : تمسّكن ، وتمسلم ،

و « قطعت َجهيزة قول كل خطيب » .

هذا هو قانون العربية في حرمة الزائد في الكلمة والاشتقاق منه عن وعي وقصد وارادة .. تهدسي إليه إمام النحاة (الحليل) بفطنته وزكانته ونقهه وذكائه النافذ ، وإليه يجب أن يصار في تحرير جملة ما توصم به العربية العظيمة من هذه الوصمة الشنعاء : وصمة البناء على التوهم، وتبرئتها منها جملة وتفصيلا ، وذلك ما قصدت إليه في تدوين هذا البحث .

فالعربية إنما تجري سليقتها على قانونها النفسي الذي مجكمها ، ومنه تستمد صورها الاشتقاقية اطراداً لا توقف فيه ، وعلى نسق متعين قويم ، على ما قررت في صدر البحث .

وهذا القانون النفسي يظل دائماً هو المرجع المعترف بأصالته وسلامته ، وإليه يصاد ويحتكم في قضايا اللغة ، أصولها وفروعها ، وبه تتعين السلامة كما يتعين الوم الذي يتورط فيه الحاطؤون والواهمون .

وفقنا الله للصواب ، وجنّبنا الزلل والوهم ، وأعاننا على السمو بهذه العربية العروبية : لسان ألوحي والفرقان ، ولغة العلم والحضارة والعمران، إلى مقامها الكريم ، وأوجها الرفيع .

عمد بهجة الأثري

.

١٣٩٦/٢/٤ بغداد



